

التكامل التشريعي واثره على احكام القضاء

ل.م. و قتاوة صالح فنجان
جامعة ذي قار / كلية القانون

المقدمة:

يعد موضوع التكامل التشريعي امراً هاماً في نظام العدالة، إذ يتعلق بتأثير جودة النص القانوني على سيادة القضاء وقدرته على تطبيق القانون بشكل صحيح وعادل التكامل التشريعي وسيادة القضاء هما مفاهيم قانونية تتعلق بالعلاقة بين السلطات التشريعية والقضائية في نظام قانوني معين. عليه نوضح كل مفهوم على حدة:
. فيما يلي نظرة عامة على هذا الموضوع:

١. التكامل التشريعي:

التكامل التشريعي يشير إلى التوازن والتعاون بين السلطات التشريعية في نظام قانوني. تتألف السلطة التشريعية من المؤسسات التي تقوم بوضع القوانين واللوائح، مثل البرلمان أو الجمعية التشريعية. يهدف التكامل التشريعي إلى ضمان أن يتم وضع القوانين بشكل منسق وأن يتم توفير توازن بين السلطات المختلفة.
عندما يكون هناك تكامل تشريعي جيد، فإن السلطات التشريعية تعمل معاً لوضع القوانين وتحديثها بطريقة مناسبة ومتوازنة ومتناسقة. يتم تحقيق ذلك من خلال النقاش والتشاور بين الأعضاء المختلفين في السلطة التشريعية ومن خلال ضمان أن يتم احترام الإجراءات القانونية المنصوص عليها لاتخاذ القرارات.

- جودة النص القانوني:

- يشير مفهوم جودة النص القانوني إلى مدى وضوح ودقة وشمولية اللغة المستخدمة في صياغة القوانين والتشريعات.
- يجب أن يكون النص القانوني مفهوماً للقضاة والمحامين والمواطنين على حد سواء، ويجب أن يتضمن تعاريف واضحة للمفاهيم القانونية والإجراءات المطلوبة.
- يساهم النص القانوني ذو الجودة العالية في تحقيق العدالة والمساواة وتعزيز سيادة القضاء.

٢. سيادة القضاء:

سيادة القضاء تشير إلى استقلالية واستقلالية السلطة القضائية في نظام قانوني. تتألف السلطة القضائية من المحاكم والقضاة الذين يتولون مسؤولية فصل النزاعات وتطبيق القانون.
عندما يكون هناك سيادة للقضاء، فإن السلطة القضائية مستقلة عن السلطات التشريعية والتنفيذية. يُمنح القضاة حرية اتخاذ القرارات والأحكام بناءً على القانون والمبادئ

القانونية، دون تدخل من السلطات الأخرى. يكمن الهدف من سيادة القضاء في ضمان توفير نظام قضائي عادل ومستقل يحمي حقوق المواطنين ويضمن تطبيق العدالة. في النظم الديمقراطية، يعتبر التكامل التشريعي وسيادة القضاء عناصر أساسية لضمان وجود نظام قانوني عادل وفعال. وتختلف طبيعة التكامل التشريعي وسيادة القضاء من بلد إلى آخر، حيث يتم تحديدها بواسطة الدستور والقوانين

- تعني سيادة القضاء أن السلطة القضائية مستقلة وغير تابعة للسلطات التنفيذية والتشريعية.

- يجب أن يكون للقضاة الحرية في اتخاذ القرارات القضائية بناءً على القانون والأدلة المقدمة أمامهم، دون تدخل من أي جهة أخرى.

- يعتبر القضاء السلطة النهائية في تفسير القوانين وتطبيقها، وهو المسؤول عن حماية حقوق المواطنين وتحقيق العدالة.

- يعد التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القضاء أمراً ضرورياً لتحقيق العدالة وتطبيق القانون بشكل صحيح.

- عندما يكون النص القانوني غير واضح أو متناقض، يمكن أن يؤثر ذلك سلباً على قدرة القضاة على فهم القانون وتطبيقه بشكل صحيح.

- بالإضافة إلى ذلك، إذا كان هناك تدخل أو تأثير من السلطات التنفيذية أو التشريعية على القضاء، فقد يتعرض مبدأ سيادة القضاء للتهديد.

المحور الاول / عوامل تحقيق التكامل التشريعي

تحقيق التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القضاء يتطلب العمل على عدة عوامل مترابطة. فيما يلي بعض العوامل التي تساهم في تحقيق هذا التكامل:

١. تشريع واضح ومفهوم: يجب أن يكون النص القانوني واضحاً ومفهوماً بحيث يمكن للقضاة فهمه وتطبيقه بدقة. يجب أن يتضمن النص القانوني تعاريف ومصطلحات واضحة ومحددة لتجنب التباسات وتفسيرات مختلفة

٢. توافق النص القانوني مع الدستور: يجب أن يكون النص القانوني متوافقاً مع أحكام الدستور ومبادئه. يساهم ذلك في تعزيز سيادة القضاء وضمان تطبيق القانون بشكل عادل ومتساو

٣. استقلالية القضاء: يجب أن يتمتع القضاء بالاستقلالية التامة في اتخاذ قراراته وتطبيق القانون. يجب أن يكون القضاء خالياً من أي تدخلات سياسية أو تأثيرات خارجية تؤثر على قراراته

٤. تدريب القضاة وتأهيلهم: يجب أن يتم تدريب القضاة بشكل جيد وتأهيلهم لفهم النصوص القانونية وتطبيقها بشكل صحيح. يساهم ذلك في تحقيق جودة النص القانوني وتعزيز سيادة القضاء

٥. الشفافية والمساءلة: يجب أن يتم تعزيز الشفافية في عملية صياغة النصوص القانونية واتخاذ القرارات القضائية. يجب أن يكون هناك آليات للمساءلة تضمن تحقيق جودة النص القانوني وسيادة القضاء

المحور الثاني : توافق النص القانوني مع الدستور في تحقيق التكامل التشريعي

١. حفظ علو الدستور: يعتبر الدستور القانون الأساسي الذي يحدد القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم. وبالتالي، يكون توافق النص القانوني مع الدستور ضرورياً لضمان حفظ علو الدستور وسموه .

٢. تحقيق الشرعية: يعتبر الدستور مصدر الشرعية الأساسي للسلطات العامة، بما في ذلك السلطة التشريعية. وبالتالي، يجب أن يتوافق النص القانوني مع الدستور لضمان شرعية القوانين وتشريعات الدولة

٣. ضمان الحقوق والحريات: يحدد الدستور الحقوق والحريات العامة للمواطنين، ويضع الضمانات الأساسية لحمايتهم. وبالتالي، يكون توافق النص القانوني مع الدستور ضرورياً لضمان حفظ واحترام حقوق وحريات المواطنين

٤. تحقيق التكامل التشريعي: يعتبر توافق النص القانوني مع الدستور أحد العوامل الرئيسية في تحقيق التكامل التشريعي. فعندما يكون هناك توافق بين النص القانوني والدستور، يتم تعزيز التناغم والتكامل بين القوانين المختلفة والمصادر القانونية المختلفة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار والتنظيم القانوني الشامل

المحور الثالث : العوامل المؤثرة في التكامل التشريعي

هناك عدة عوامل تؤثر في التكامل التشريعي بين السلطات التشريعية في نظام قانوني. من بين العوامل الرئيسية التي قد تلعب دوراً مهماً في ذلك:

١. النظام الدستوري: يلعب الدستور دوراً حاسماً في تحديد العلاقة بين السلطات التشريعية وتوزيع الصلاحيات بينها. يتضمن الدستور غالباً تفصيلاً لصلاحيات السلطات التشريعية ووظائفها، وقد يحدد أيضاً آليات التفاعل والتعاون بينها.

٢. النظام السياسي: يعكس النظام السياسي هيكلية السلطات التشريعية والعلاقات بينها. تختلف الأنظمة السياسية من بلد إلى آخر، وقد تكون السلطات التشريعية ذات سلطة مركزية قوية أو قد تكون لديها توزيع للصلاحيات بين الهيئات المحلية والوطنية.

٣. الثقافة السياسية: تعكس الثقافة السياسية المجتمع القانوني والقيم والمعتقدات التي تؤثر في التعامل بين السلطات التشريعية. قد تكون هناك ثقافة تشريعية تعزز التعاون والحوار بين السلطات، بينما قد يكون هناك ثقافة تفضيل الصراع والتنافس.

٤. النظام الانتخابي: يمكن أن يؤثر النظام الانتخابي على التكامل التشريعي، حيث يحدد كيفية انتخاب الأعضاء في السلطة التشريعية والتمثيل السياسي. قد يوجد نظام انتخابي يؤدي إلى تنوع وتمثيلية أكبر في السلطة التشريعية، مما يعزز التكامل والتعاون بين الأعضاء.

٥. العلاقات السياسية والحوار: تلعب العلاقات الشخصية والحوار بين أعضاء السلطات التشريعية دوراً مهماً في تعزيز التكامل. عندما يكون هناك تواصل جيد وثقة بين الأعضاء، يصبح من الممكن التوصل إلى اتفاقات وحلول مشتركة.

تتفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض وتختلف من بلد إلى آخر. قد يؤدي التوازن السليم بين هذه العوامل إلى تحقيق التكامل التشريعي الناجح وتعزيز العمل الفعال للسلطات التشريعية.

المحور الرابع : الآليات الضامنة لعملية التكامل التشريعي بين السلطة التشريعية والقضائية

هناك عدة آليات تسهم في ضمان التكامل التشريعي بين السلطات التشريعية والقضائية. وفيما يلي بعض الآليات الشائعة:

١. الدستور والنظام القانوني: يشكل الدستور الإطار الأساسي الذي يحدد صلاحيات كل سلطة ويحدد توزيع السلطات بينها. يتضمن الدستور أيضاً مبادئ حكم القانون وحماية حقوق المواطنين. يعمل النظام القانوني على تحديد الإجراءات المتبعة والمعايير لاتخاذ القرارات القضائية.

٢. القوانين والتشريعات: تصدر السلطة التشريعية القوانين والتشريعات التي تحدد الحقوق والواجبات والإجراءات القانونية. يعمل القضاء على تفسير وتطبيق هذه القوانين والتشريعات عند النظر في القضايا.

٣. استقلالية القضاء: يعتبر استقلال السلطة القضائية من أهم الآليات لضمان التكامل التشريعي. يجب أن يتمتع القضاء بالحرية في اتخاذ القرارات المستقلة والمحاكمة وفقاً للقانون دون تدخل من السلطات الأخرى. يجب أن تكون هناك ضمانات لحماية استقلالية القضاء، مثل تعيين القضاء بناءً على الكفاءة والنزاهة وعدم تعرضهم للتأثيرات السياسية أو الضغوط الخارجية.

٤. المراجعة القضائية: يعد الحق في المراجعة القضائية أحد الآليات الهامة لضمان التكامل التشريعي. يتيح هذا الحق للأطراف المتضررة من القرارات القضائية أو القوانين غير الدستورية أن يتقدموا بالطعون أمام المحاكم العليا لإعادة النظر في تلك القرارات أو القوانين.

٥. التواصل والتعاون: يجب أن يكون هناك تواصل وتعاون فعال بين السلطات التشريعية والقضائية. يمكن تحقيق ذلك من خلال الحوار والتشاور بين السلطات المعنية، وتبادل المعلومات والآراء حول القضايا القانونية والتشريعية ذات الاهتمام المشترك.

هذه بعض الآليات التي تساهم في التكامل التشريعي بين السلطات التشريعية والقضائية. يتفاعل هذه الآليات معاً لضمان توازن القوى وتعزيز فصل السلطات، وتحقيق تطبيق القانون بشكل عادل وملتزم.

هناك آليات أخرى تساهم في التكامل التشريعي بين السلطات التشريعية والقضائية. وفيما يلي بعض الآليات الإضافية:

١. التدريب والتثقيف: يمكن تحقيق التكامل التشريعي من خلال برامج التدريب والتثقيف المشتركة بين السلطات التشريعية والقضائية. يمكن أن تتضمن هذه البرامج ورش العمل والمحاضرات والندوات التي تهدف إلى تعزيز التفاهم المشترك وتحسين مستوى الوعي القانوني لدى القضاة وأعضاء السلطة التشريعية.

٢. اللجان المشتركة: يمكن إنشاء لجان مشتركة بين السلطات التشريعية والقضائية لمناقشة وتنسيق القضايا ذات الاهتمام المشترك.

المحور الخامس : الدول التي تحققت فيها عملية التكامل التشريعي

هناك بعض الدول التي تحققت فيها التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القضاء. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذه البلدان:

١. النرويج:

تعتبر النرويج واحدة من البلدان التي تحققت فيها التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القضاء. تتميز النرويج بنظام قضائي مستقل ومتطور، حيث يتم تعيين القضاة بشكل مستقل ويتمتعون بحرية تامة في اتخاذ القرارات القضائية. كما تتمتع النرويج بتشريعات قانونية متقدمة ومحدثة بشكل دوري لضمان جودة النص القانوني.

٢. كندا:

تعتبر كندا أيضاً من البلدان التي تحققت فيها التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القضاء. يتمتع القضاة في كندا بحرية تامة في اتخاذ القرارات القضائية وتطبيق القانون بشكل مستقل. كما تتمتع كندا بنظام قانوني متطور ومتوازن يهدف إلى تحقيق العدالة وحماية حقوق المواطنين.

٣. ألمانيا:

تعتبر ألمانيا أيضاً من البلدان التي تحققت فيها التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القضاء. يتمتع القضاة في ألمانيا بحرية تامة في اتخاذ القرارات القضائية وتطبيق القانون بشكل مستقل. كما تتمتع ألمانيا بنظام قانوني دقيق ومحدث بشكل دوري لضمان جودة النص القانوني وتحقيق العدالة.

هذه بعض الأمثلة على البلدان التي تحققت فيها التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القضاء. يجب ملاحظة أن هذه الأمثلة ليست محصورة فقط على هذه البلدان، وهناك العديد من البلدان الأخرى التي تحققت فيها هذه التكامل.

الخاتمة :

تكامل التشريع وجودة النص القانوني وسيادة القانون هي مسألة مهمة في عملية الإصلاح التشريعي. يهدف التكامل التشريعي إلى تحقيق جودة عالية في النصوص القانونية، بحيث تكون واضحة ومفهومة ومتسقة، وتعكس رؤية المجتمع وتلبي احتياجاته. بالإضافة إلى ذلك، يهدف التكامل التشريعي أيضاً إلى تعزيز سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمع.

لتحقيق التكامل التشريعي بين جودة النص القانوني وسيادة القانون، يجب أن تتوفر عدة عناصر وآليات. وفيما يلي بعض النقاط المهمة لتحقيق هذا التكامل:

١. تحسين جودة النص القانوني:

- توضيح المفاهيم والمصطلحات القانونية وتعريفها بشكل دقيق وواضح.
- استخدام لغة بسيطة ومفهومة للجميع، بحيث يتمكن الأفراد من فهم القوانين والقواعد القانونية بسهولة.

- تنظيم النص القانوني بشكل منطقي ومنظم، بحيث يكون سهل الاستيعاب والتطبيق.

٢. تعزيز سيادة القانون:

- ضمان توافر القوانين والقواعد القانونية بشكل شامل ومتكامل، وعدم وجود تضاربات أو تناقضات بينها.

- توفير آليات فعالة لتنفيذ القوانين ومراقبة الامتثال لها، بحيث يتم تطبيقها بشكل عادل ومتساو على الجميع.
- تعزيز الشفافية والمساءلة في عملية صنع القرارات القانونية، بحيث يشارك المجتمع في صياغة السياسات والقوانين التي تؤثر على حياتهم.
- ٣. تعزيز العدالة والمساواة:
- ضمان أن القوانين والقواعد القانونية تحقق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، دون تمييز أو تفضيل.
- توفير آليات لحماية حقوق الأفراد وتعزيز حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع.
- باختصار، يتطلب تكامل التشريع وجودة النص القانوني وسيادة القانون جهودًا مشتركة من قبل المشرعين والمجتمع المدني والمؤسسات القانون
- المصادر المعتمدة في كتابة الورقة البحثية**
- ١- د. سليمان عبد العزيز بسينوي ، الضوابط اللغوية للصياغة القانونية ،جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، مجلة العلوم العربية ،العدد التاسع والعشرون ، ١٤٣٤هـ
- ٢- الشيخ عبد الوهاب خلاف ، تفسير النصوص القانونية وتاويلها ، مجلة المحاماة العدد الاول ، السنة الواحدة والثلاثون ، مصر ، ١٩٥٠.
- ٣- اسيل حامد شكر ، دور السوابق القضائية في تحقيق الامن القانوني ،مجلة كلية بلاد الرافدين الجامعة، ٢٠٢٢.
- ٤- القاضي هشام عبد الملك عبد الله ، قواعد تفسير النصوص القانونية ،دار الكتب ، صنعاء ، ١٩٩٠، ط١
- ٥- د. خالد جمال احمد ، ماهية الصياغة التشريعية ومقومات جودتها ،جامعة محمد بن سعود الاسلامية
- ٦- عدالة عبد الغني 'التعارض في صياغة النصوص التشريعية المدنية ، جامعة تكريت ،كلية الحقوق.
- ٧- ديتز غريم ، السيادة كمفهوم قانوني وسياسي الجذور والمستقبل ، ترجمة عومرية سلطاني ، الشبكة العربية للابحاث والنشر ، بيروت ، ٢٠٢١
- ٨- يخلف توري،مقومات ومعايير جودة الصياغة التشريعية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة لونيبي علي ،الجزائر، ٢٠٢٣
- ٩- دليل الصياغة التشريعية ، اصدار مجلس النواب العراقي ، ٢٠١٤